ان العلق بسبب كونه من لوازم التمليط عادة صار كالجزء من التمليط والقوة
مفادة ايضا لان العلق بالطبع اقوى من التمليط فالمعنى اردت ان المظه من كلام
الامام شيا فشيا يوما فيوما الى ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لان في حتى معنى
التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتداء
وخبر والكلام مستقل منقطع عما قبلها فلا تكون ابتدائية لفوات شرطها امعن
امر من امعنت على اى اطنبت واسرعت يعنى مبالغه كردم كذا في الدستور والمعنى
احسن تامّلك في هذا البحث فانه من غوامض النحو في مختار الصحاح الغامض
ضد الواضح من باب سهل **بطبعه** متعلق بيعلق والضمير مجرور المحل لاضافة
الطبع اليه عايد الى الولو الاعز وهو اى الطبع في الاصطلاح ما يكون مبداء
الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان او لا يكون لها شعور كحركة الافلاك
عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار والمراد بمبداء الحركات الصور النوعية
او النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة ما يكون مبداء الحركة من غير شعور
كالصورة الحجرية التي يكون مبداء للحركة الهابطة من غير شعور كذا قال الامام في
شرح الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا والعام
هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما قال
في مختار الصحاح الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر
والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقول بعض الافاضل ان الطبع هو قوة

هكذا

[illegible]

قوة للنفس تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد ههنا بالطبع
الذات فمعنى بطبعه بذاته ونفسه **من** لفظ مجرور بمن والهاء ايضا مجرور محلا
لاضافة لفظ اليه عايد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى فاعله و **لكل** بوزن
الفعل ضد المر مجرور وصفة للفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل
يعلق وهو ما الموصولة في قوله **متفجر** اى يسيل وقوله **منه** متعلق بمتفجر والضمير
المجرور بمن عايد الى الموصول ولفظ **ينابيع** مرفوع على انه فاعل متفجر وهو اى لفظ ينابيع
جمع ينبوع وهو عين الماء **الحكم** مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول مع
الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا
يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجه الاول ان الحال
اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول
فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز كونه حالا من ضمير منه
لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثري لا كلي على ما اعترف به الشارح
فيما سبق الوجه الثاني اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال
التاخير عن صاحبه وانما وجب تقديمه على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس بالصفة
فانه لو تاخر لالتبس بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا كريما ثم قدمت
في حال الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الضمير المعرفة فيجوز اى يلزم
ان يجوز على تقدير كونه حالا منه تقديمه على هذه الحال وهي من لفظه فيكون تقديره

Copyright to King Saud University